أهمية ضبط مفهوم الموت
لمشروعية نقل الأعضاء من الأموات إلى الأحياء

بقال
د. ليلى جمعي (6)

ملخص
ما يزال الطب يبحث للكشف عن حقيقة الموت، ولم يصل إلا إلى وصف أعراضه وعلامات، فالمت، بالنسبة للطبيب بعد تحديد جيب النصدي لأجل إنقاذ حياة الإنسان، كما قد يشكل بوابة أمل لإبقاء مريض آخر هو في حاجة إلى عضو أو نسيج قد يحصل عليه من ميت متبرع، كما يعتبر الموت من جهة أخرى سيبلا لإزالة مريض من الأمراض لا يرجى شفاءه. وهذا ما يفتح عداها من الإشكالات على المستوى القانوني الديني وحتى الخلاقي؛ لأنه قد يسبب اعتداء ومساسا بحقوق الأشخاص بحجة إنقاذ حياة أخرى عن طريق استئصال أعضاء الميت وسرعها بجسد مريض.

وفي هذه الصفحات مقاربة لتحديد مفهوم الموت، لنقف بعد ذلك على الشروط التي تطبعها كل من القانون ومبادئ الأخلاقية الطبية لضمان مشروعية عملية استئصال ونقل أعضاء من الميت إلى الحي.


مقدمة
خطط البشرية خطوات علاقة في مجال تطوير العلوم الطبية والعلوم ذات الصلة بها، كالبيولوجية مثالًا، بما أثر بطريقة إيجابية على صحة الإنسان وحياته. وساهم في حل

(6) أستاذة محاورة في بحثية العلوم الإنسانية والحوارية الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر.

أهمية ضبط مفهوم الموت مشروعية نقل الأعضاء من الأموات إلى الأحياء - د. ليلى جمعي
العديد من المشاكل الصحية لديه، مما شجع الباحثين على تطوير مزيد من البحوث العلمية لتمكين الإنسان من تجاوز كل ما يعيقه على المستوى الصحي، وتوفير التفتيح الصناعي للمواجهة مشكلة العقم، وتفعيل آلية زرع الأعضاء، بحية إنقاذ المرضى المصليين بأعراض يمكن وصفها بأنها مميتة، وغيرها من الانتقادات التي فتحت أمام عريضة في مجال حماية صحة الإنسان. إلا أنه رغم كل الجهود المبذولة في هذا المجال، والتطورات التي نجحت في ذلك على مستوى حماية صحة الإنسان وحياته، ما زال الموت يشكل تحدياً لأنه يرمى بظلاله على الحياة البشرية باعتباره حقيقة لا يمكن تكرارها، أو الهروب منها، رغم محاولات بعض العلماء على مراقبة التطور في الموت - على أساس أن الموت لا يعدوا أن يكون حالة مرضية، وهذا يعني أن مفهوم الموت يختلف معناه بالنسبة للقانون عنه في الطب والدين.

لأن بالنسبة للتوفيْن قد يشكَّل الموت نحباً، يجب التصدي له من أجل إنقاذ حياة الإنسان، إلا أنه في نفس الوقت قد يعد أيضاً - أي الموت - بالنسبة إليه بيئة لراحة مريض من الأضرار المرض، كما قد يعتبر موت شخص بالنسبة للطب وسيلة لإنقاذ حياة مريض آخر، هذا التعدد لمتى الموت عند الأطباء والمختصين في المجال البيولوجي. قد يفتح العديد من الإشكالات على المستوى القانوني والديني وحتى الخلاقي لأجل قد يفتح الباب للاعتداء والمساس بحقوق الأشخاص.

زيادة على انتهاك حريَّة الأموات، والاعتداء على أهل البيت وحقهم في الخزَّان على ميتهم وموراتهم التراب، وفق ما يُنفَّذ كرامته، بحجة إنقاذ حياة أخرى عن طريق استئصال أعضاء الميت وزيارته بجسد غيره من المرضى، مما يدفعنا إلى التساؤل عن الأساليب التي تتبث الشريعة الحديثة للموازنة بين هذه الميل الطرق المختلفة والمتنوعة، والتي سُمِّيت ما يسمى من المجال الأخلاقي والانتقادات الإنسانية؟ ثم كيف ضبطت مفهوم الموت باعتباره الأساس الذي تبنى عملية استئصال أعضاء المتبرع و ساعتها للشخص المستقبِّل.

أهمية ضبط مفهوم الموت الشرعية نقل الأعضاء من الأموات إلى الأحياء - ..- ليلي مغي
تقتضي الإجابة عن هذه الإشكالية في البداية تحديد مفهوم الموت، وذلك في البحث الأول من هذه المداخلة، لتنتقل بعدها للكلام عن وجوب تحقيق موت المبرع يقيبا لصحة انتخاب أعضائه وثراءه للمستقبل، وذلك في البحث الثاني.

البحث الأول

مفهوم فضفاض مفهوم الموت

يشكل الموت أحد مراحل دورة الحياة كا خلقها الموت عز وجل، إذ ينتهي وجود الشخص في عالم الدنيا، ليعين به إلى العالم الآخر في المفهوم الدنيوي، كما يترتب على حدوثه من الناحية القانونية مجموعة من الآثار سواء بالنسبة للموت أو بالنسبة للغير.

ولكن قبل الكلام عن أثر الموت لا بد أن نحدد المقصود بالموت أولا خاصة في ظل الاختلاف الواضح لمفهوم الموت بين منظور الدين القانوني والطبي.

المطلب الأول: مفهوم الموت

بعد الموت أحد حقائق الحياة، يعرف لدى جميع الناس على أنه مفارة الحياة لجسد الشخص الميت إلا أن الموت قد يشبه ظاهرة بعض حالات الغيبوبة الشديدة، كا أن تطور الذي عرفه البشرية حول المعلومات والحقائق المتعلقة بالجسد الإنساني، وما تترتب عن ذلك من تطور في مجال العناية بالصحة، قد انعكس على مفهوم الأطباء للموت.

الفرع الأول: تعريف الموت

أدى التطور المدهش في مجال المعلومات الطبية والتقنية العلاجية إلى تحsein الوضعين الصحيحة للإنسان، فقدت بذلك حالات الوفيات عند حدوثها بالولادة، كما ارتفع معدل عمر الإنسان إلا أن هذا التطور لا يعني في أي حال من الأحوال قدرة العلم على التحكم في الحياة أو الموت. ومع ذلك لا يمكننا تقدير حقيقة أن النطق المعرفي الذي حصل في هذا المجال قد كشفت العديد من الحقائق حول الحياة أو الموت، مما أثر على المعنى الحقيقي للموت، ولكن إلى ما قد يختلف المعنى الطبيعي للموت عن معناه الديني.

أهمية فضفاض مفهوم الموت في تدريس نقل الأعضاء من الأموات إلى الأحياء. د. ليلى جمّ
والقانون؟

أولا - المفهوم الديني للموت:
قبل التعرض للمفهوم الدیني للموت لأبد من الوقوف على المعنى اللغوي، نفهم "الموت" أولاً. فالموت هو ضرورة الحياة، ويقال دائمًا "موت الموت" أي حل محل الموت وفارق الموت، مدة جسد الموت، والموت وتربة الموت، وماتت طبيعة النعمة في الفؤاد، وهي الثواب.

يقصد بالمولى في أغلب الديانات، بما فيها الديانات السياوية وعلى رأسها الإسلام.

ومع ذلك، فإن هذا الربط غير واضح في المنهج العلمي.

وقد عرف بعض فقهاء الشرعية الموت بعالماته ومنها ما يأتي:

- انتظام النفس، ارتفاع القدوم، وعدم اتصالها، شخوص البصر، اعوجاج الألف،
- الاسبان الصادقين، امتداد جلدة الوجه، برودة البدن.

ثانيا: منع مفهوم الموت في الطب:

يقصد بالمولى في مدلول الأطباء: "وفاة الدماغ الإنساني". كما يعرف بأنه: توقف القلب والأوعية القلبية عن العمل لمدة خمس دقائق، مع عدم نجاح عملية إنعاش.

وبهذا يترك الموت بداية تحلج الجسد الإنساني.

إلا أن مشكلة موت الدماغ تثير كثير من التساؤلات الدينية والأخلاقية، لأن القلب مزمنًا بدائلًا على القيام بوظائفه الحيوية، مما يجعلنا نساء كيف يمكن اعتبار شخص في هذه الحالة ميت في حين مازال قلبها ينضب، إلا أن هناك من يعتبر على هذه المسائلات والاعتقادات، بحجة أن القلب الإنساني قادر على التنفس حتى خارج الجسد الإنساني مثلى توقف له الشروط والظروف الكيميائية التي تساعده على ذلك.

إذن في هذه الحالات هل يمكن أن يعتبر هذا الإنسان ميتًا بطريقًا يمكننا تلقئ أعضائه لمن هو في حاجة إليها من المرضى، أم الخمس لا يصلي من اعتباره حيًا، مما يقليه وضعه تحت أجهزة الاستعجال الصناعية.

 أهمية ضرورة مفهوم الموت المشروعة نقل الأعضاء من الأموات إلى الأحياء

ليلى جملي
كما عرف الطبيب الشرعي في فرنسا الموت على أنه: "توقف الوظائف الحيوية للمكان الحي كنوبة التنفس والدوره الدموية، زيادة على توقف عمل الدماغ." و أكد أصحاب هذا التعريف على أن على أن أعضاء الجسم الإنسان لا تمت دفعه واحدة وفي نفس الوقت، وإنما يختلف الحال بحسب سبب الموت، إذ في حالة السكا القلبية فالأعضاء لا تمت بنفس الترتيب كما هو الحال عند وقوع حاد لمت مكة دماغية.

والتفق عليه في كثير من الأوضاع الطبية أن موت المخ بما في ذلك جدوع المخ، يعد موتا للجسم كله، إذا تم تكشيف ذلك حسب الأسس والشروط المعروفة لدى المختصين.

ثانيا: اتسع المفهوم القانوني للموت

أما من الناحية القانونية، فلم تعرف كثير من التشريعات الموت مكتفية بتقرير حقيقة أنه يدل على توقف الحياة وبداية تحلل الجسم الإنسان، أنتهي الشخصية القانونية للإنسان. مقرر أن إثبات حالة الوفاة يجب أن يكون بمعرفة طبيب.

مع العلم أن الموت بهذا المعنى إذا، قد بروضه الملف الحقيقي، على أساس أن مفهوم القانون يسع ليشمل الموت بمعنى الحقيقي، إضافة إلى الموت الحكومي.

1 - الموت الحقيقي

يتطابق مفهوم الموت الحقيقي في القانون معنى الموت لدى الأطباء، على أساس أن الموت يعد واقعية القانونية، تدرج ضمن الوقائع الطبية، التي يرتقي القانون على وقوعها مجموعة من الأثار القانونية على الأسس التقييدية الشخصية القانونية للشخص المتوفى، وهذا يعني أن الموت بهذا المعنى يكون واضحًا ولا يحتاج تعريف على اعتبار أنها مسألة فنية تقرر بمعرفة خبر على ضوء الحقائق الطبية والمستندات العلمية المتعلقة بالصحة. لذا توفرت كثير من التشريعات عن تعريف مصطلح الموت حتى لا تترك المختصين على ضوء المفاهيم والرسائل التي مازالت تطرأ في هذا المجال.

وحسب قانون المشرع بعدم تعريف "الموت" تركا ذلك لأهل الاقتصاد والسلطة

أهمية ضبط مفهوم الموت مشروعية نقل الأعضاء من الأمور إلى الأحياء.——. ليلي جمعي
التنظيمية وهذا أمر منطقي إذ لا يمكن للمشروع أن يعتمد تعريفاً معيناً من الممكن أن
تتجاوزه العلوم الطبية لاحقاً خاصة أن تعريف واقعة الموت في تطور مستمر.

لا أن هذا لم يمنع بعض التشريعات من تعريف الموت كما فعل الشريع المصري في
قانون زراعة الأعضاء، حيث أن الموت عند أنه: "مفارقة الروح للجسد مفارة
تامة." 
وهو تعريف عامض باعتبار أن مفهوم الروح غير واضح في القانون ولا يمكن
إثباته من قبل المعاصرين، في حين اعتبرت تشريعات أخرى الموت على أنه:

توقف القلب والجهاز التنفسي توقفاً نهائيًّا.

أما القانون التونسي فقلد" تعرّف لكيّفة معاينة الموت بالقانون عدد 22 لسنة
1991 المؤرخ في 25 مارس 1991 المتعلق بأخذ الأعضاء البشرية وزرعها، والذي نص
بالفصل 15 منه على وجوب معاينة الموت من قبل طبيبين.

وقد حول هذا القانون لوزير الصحة العمومية أن يضبط تعريف الموت عندما فرض
عليه أن يحدد "الطرق والعلامات الواجب اعتبارها والدائمة على حصول الوفاة بصفة
نهائية " وذلك من خلال إصدار مذكرة تحديد مفهوم الموت، وقد صدر هذا المذكرة
تاريخ 1/8/1991 تحت عدد 1048 تطبيقاً لأحكام الفصل 15 المذكور... يتحقق
الموت بتوقف وظائف المخ أو توقف القلب عن الخفافيش.

يعتقد معظم الناس أن الوفاة تحدث للإنسان فقط عند توقف القلب والتنفس عن
العمل، حيث تعرف هذه الحالة بالوفاة القلبية، ولكن حسب العديد من التشريعات كأ
هو حال في دولة قطر وتونس والجزائر إبتداء من 2002 وكثير من دول العالم فإن الموت
يمكن أن يحدث أيضاً عندما موت الدماغ أو جذع الدماغ "ويعطى الفريق الطبي في
هذه المحافظة على استمرار عمل القلب وعملية التنفس بمساعدة أجهزة الإعاش
المتصلة بالمتوقيط دماغي، للإبقاء على سلامة الأعضاء وصلابتها للزرع.

إذاً فإن رؤية الصرى يعلم ويبط وضيقات قلبية الواضح ضع شائعة أحلام القلب توح
بأن الشخص مازال حياً... ولكن الحقيقة أن هذا الشخص يعتبر ميتاً بعدم وجود أي

 أهمية ضبط مفهوم الموت الشريعية نقل الأعضاء من الأموات إلى الأحياء ——. د. ليلى جمعي
الموت الحكيمي

يرتبط الموت الحكيمي بحالة الوفاة، ومتى وكيف يمكن استصدار حكم يقضي

باعتبار الشخص المفقود في حكم الموت.

حيث نصت المادة 113 من ق.أ على أنه: "يجوز الحكم بموت المفقود في الحروب

والحالات الاستثنائية بموجب أربع سنوات بعد التحري في الحالات التي تغلب فيها

السلامة بغض الأمر إلى القاضي في تقدير المدة مناسبة بعد موفات أربع سنوات.

إذ يبدو واضحًا أن النص المذكور أعلاه أن الموت الحكيمي هو إجراء يجزي القانون

لتحقيق مصالح بعينها، لذا لا يصدر إلا ببناء على طلب أحد الوارث أو من له مصلحة، أو

النيابة العامة حماية لمصالح بعض الفئات المعينة، (المادة 114 من ق.أ). إذ قد يثبت

الواقع بعد ذلك أن المفقود مازال على قيد الحياة.

والآãؤيد أن الموت بهذا المعنى لا يعنيه في موضوع زراعة الأعضاء، على عكس الموت

الحقيقى الذي يسمح مثلى توافر الشروط الطبية بقتل أعضاء الميت المتبغع من

نحتاج من الموتى مثلى توافر شروط على نحو ما يقضي عليه القانون.

الفرع الثاني: التكف القانوني للموت

يعزى القانون بين التصرف القانوني والواقعة القانونية، على أساس أن مصدر الأول

هو الإرادة التي أعترف القانون لصاحبه بسلطة إنشاء التصرفات القانونية، وترتيب

أتارها القانونية، وفق ما تعترضه مصلحته. في حين يرفض القانون إثارة على حدوث

الواقعة القانونية بغض النظر عن إرادة الشخص المعنى. ويعد الموت ضمن هذا

تصنيف القانوني، واقعة قانونية، يترتب على حدوثها مجموعة من الآثار القانونية على

رأسها إنهاء الشخصية القانونية.

أولاً: الموت واقعة قانونية

يصنف الموت على أنه واقعة القانونية، ويقصد بالواقعة القانونية على أنها "أمر يحدث

أهمية ضبط مفهوم الموت المشرعية نقل الأعضاء من الأموات إلى الأحياء ——. ليلي جمع

---
يرتب عليه القانون أثراً معيتاً، كنشأة حق معين، انقضائه أو انتقاله.15 और تحدث الوقائع القانونية إما يفعل الإنسان أو يحكم طبيعة الأشياء، وتحد الوفاة من الوقائع التي تحدث بحكم طبيعة الأمور إن صد هذا القول. لأن وفاة الشخص لا تم بارادته، ولا بارادته الغير، لأن وقوع الوفاة بهذه الطريقة بعد هذه الحياة جريمة يعاقب عليه القانون بأقصى العقوبات، كأن لا يحق للشخص أن يضع حد حياته، مما كان السبب حتى وإن كان القانون لا يعاقب الشخص على محاولة قتل نفسه، إلا أن القواعد الدينية تحمل الشخص مسؤولية مثل هذا الفعل وتحرم عليه، في حين يكتب القانون باعتبار الشخص خسر على نفسه وبالتالي يمكن وضعه تحت الرقابة الصحية كنذير احترازي لحياته من نفسه، باعتباره شخصاً عائلي خلايا نفسيه.

أما من الناحية الدينية فوفاة الشخص تعد دليل على إنهاء أجله الذي قدره له المولى.

عز وجل.

ثانياً: إبقاء الموت لشخصية القانون للإنسان

نصت المادة 25/1 من ق م على أنه: "تبدأ شخصية الإنسان بتلقي ولادته حياً وتنتهي بمماته."

إذن بعد الموت نقطة التي تنتهى عندها شخصية القانونية للإنسان، يتم إثبات وقفة الشخص على غرار واقعة الولادة بسجلات المعدة لذلك وفق ما جاء النص عليه في المادة 26/1 من ق م، أما إذا فقد هذا الدليل، أو بين عدم صحة ما أخرج بتلك السجلات، فيجوز الإثبات بأية طريقة حسب الإجراءات التي نص عليها قانون الحالة الدينية، وهذا لأن الوفاة كما مسبق تبينه تعد واقعة قانونية، يمكن إثباتها بكل وسيلة ممكنة إذا فقدت السجلات أو ثبت عدم صحة ما ورد فيها.

تنسج وفاة الشخص بسجلات الحالة الدينية بناء على تصريح أحد أقاربه الموتى، بعد تقديم شهادة معدة من قبل طبيب عيَّن جلة الموتى، أو من قبل ضابط الشرطة القضائية الذي كلف بالتحقيق في الوفاة. ويجب أن يتم هذا التصريح خلال أربعة

أهمية ضبط مفهوم الموت الشرعية تقل الأعضاء من الأموات إلى الأحياء ———. ليلي جميع
وعشرون ساعة ابتداء من وقت الوفاة.
مع العلم أنه يمكن التصريح بالوفاة حتى بعد مضي المدة المذكورة أعلاه، ولكن بعد إجراء تحقيق بواسطة فحص للجثة، إلا أن في هذه توقع على من حصلت عليه وفاة الشخص، وكان سبباً في حدوث هذا التأثير العقوبات المخصوص عليها في المادة 127 و180 من ق.ع.

المطلب الثاني: آثار الموت
يرتب القانون على وفاة الشخص مجموعة من آثار على رأسها انتقال أموال الميت إلى ورثته، زيادة على تجهيز الميت ودفنه.

- انتقال الحقوق المالية للميت إلى ورثته:
تنتهي شخصية الإنسان بوفاته، كما سبق تبينه، مما يترتب عنه انتقال أموال الميت إلى ورثته، أو إلى الحزينة العامة إذا لم يكن له ورثة، وذلك وفق ما جاء النص عليه في المادة 127 و180 من ق، وذلك بعد تسديد مستحقات تجهيز الميت ودفنه، زيادة على الديون التي في دمه أو وصية صادرة عنه.
وتقسم تركة الميت على نحو المبين في قانون الأسرة الجزائري.

- وجب دفن الجثة:
إن إكرام الميت يكون بذلته، إلا أن القانون قد يعترف بطرق أخرى لتصريف الجثة، لعدة أسباب منها ما يتعلق باحترام معتقدات المتوفى، أو تقييداً بإرادته في التبرع بجثته للاستفادة منها في مجال البحث العلمي، أو ب кино نقل ورعاية بعض مكوناته لم الشمل في حاجة إلينا من المرضى. حتى بُعيد صلاحيتها تلك أعضاء لذلك.
• ضرورة الإسراع بدفع الميت تكرياً له:
ينتهي وجود الإنسان في هذه الحياة بوفاته، فنتقل بذلك أمواله إلى ورثته، و보험 جسد الموت. لأن أحسن وسيلة لإكرام الميت يكون بذلته، ولا يتم هذا الأمر إلا بناء على ترخيص صادر عن ضابط الحالة المدنية، مكتوب في ورقة عادية بدون نقية وفق ما

أهمية ضبط مفهوم الموت الشرعية نقل الأعضاء من الأموات إلى الآخرين……. ليلي جمع
وجاء النص عليه في المادة 78 من ق ح م 16، ولا يسلم الترخيص وفق نفس المادة إلا بعد تقديم شهادة تؤكد وفاة الشخص مدة من قبل طبيب أو ضابط الشرطة القضائية المكلف بالتحقيق في الوفاة.
وتكون نقمة تجهيز الميت للدفن في أمواله، إذا وتركه إلا بعد تجهيز الميت، وسداد ديونه، وتتفيد وصيته في حدود ما يسمح به القانون.

- مدى إمكانية تصرف الجلالة على نهر خلف:

أثر التطور الذي عرفته البشرية في مجال حقوق الإنسان، وانتشار مفهوم الحرية وتنطاقها، في كيفية التعامل مع جثث الموتى.
حيث تتجه العديد من الأنظمة إلى اعتراف للميت، باختبار كيفية التخلص من جثته، سواء من خلال الدفن، أو الحرق، أو تبرع بالجثة أو بعض محتوياتها لمصلحة البحث العلمي.
كما يمكن للمورثة أن يقرروا التبرع بعض عناصر جثة ميتهم، بغية زراعة أم جسد مثلك.
في حالة إبين، إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه ما مدى دقة مصطلح تبرع في هذا الاغلال، مع العلم أن التبرع إنها يكون في الحقوق المالية، كيف يتكلم عن التبرع بالجثة أو بعض مكوناتها؟
لا تعد مكونات الجسد الإنساني سواء أثناء حياة الشخص، أو حتى بعد مماته ذات طبيعة مالية، كما أن الشخص ليس له حق ملكية على جسده ومكاناته في كل الظروف والأحوال.
إذن كيف يتكلم عن التبرع بالأعضاء؟ كيف يمكن للإنسان أن يبرع بها لا يملك أصلا؟

اتهم التشريعات إلى تبني مصطلح تبرع للمدلال على أن انتزاع الأعضاء من الميت فصد التبرع بها للغير، سواء تم بإرادة الشخص قبل موته، أو بموجبية أحد أقاربه، وفق الترتيب المنصوص عليه قانونا بعد موته، لتتعتبر عن معنيها الراقي للمتبرع بعوضة في

أهمية ضبط مفهوم الموت الشروعي نقل الأعضاء من الأموات إلى الأحياء——. ليلي جميع
مكونات الجسد الإنساني سواء تتعلق بالنزاع بين الأحياء، أو من ميت إلى حي. وذلك حماية للجسد الإنسان من الاعتداء وحماية لكرامة ميت حتى لا يصبح جثته مصدر ربح تباع عناصرها ومكوناتها، مما قد يفتح الباب أمام الاعتداء على حياة الناس وسلامتهم الجسدية باعتبارهم مصدر لقطع غيار، وهو ما أصبحت تعاني منه البشرية بغية تأمين قطع غيار بشرية من يملك المال لاقتنائها.

المبحث الثاني

وجب تحقن موت المتبرع يقتينا لصحة انتزاع أعضاءه ورواعتها للمستقبل

يمع القانون بصفة قاطعة انتزاع أي العضو أو نسيج من جثة الميت، إلا عبر الشخص عن اتجاه إرادته أثناء حياته إلى التبرع بمكونات جثته بعد موهته، بغية الاستفادة منها في عملية زرع الأعضاء للمرضى الذين هم في حاجة إليها، وذلك بعد التأكد يقتينا من موت الشخص المتبرع.

المطلب الأول

تأكيّد الشخص على رغبته في التبرع بأعضائه أثناء حياته

إن موت الشخص وانتهاء حياته، لا يعني في أي حال من الأحوال حرية الغير في التصرف في تلك الجثة. لأن التصرف في الجثة دفنة أو تبرعه منطوق بإرادته وحده، ولقد ذهب القانون إلى أبعد من ذلك، بدعم سياحة للأقارب بالنزاع بأعضاء موهته، إذا سكت هو أثناء حياته عن التعبير عن رفضه القاطع للنزاع لمكونات تلك الجثة، سواء بغية الاستفادة منها في عمليات الزرع، أو في مجال البحث.

الفرع الأول: تكيّف القبول المسبق للنزاع بتنازل طرف عن أعضائه

يستطيع الشخص أثناء حياته التعبير عن اتجاه إرادته بقبول انتزاع أعضائه بعد موته، بغية نقلها للغير بغير استثنائي، على أن يكون ذلك دون عوض، وذلك لأن القانون يمنع التعامل المالي في مكونات الجسد الإنساني.

أهمية هضمي مفهوم الموت المشروعة تنقل الأعضاء من الأموات إلى الأحياء — د. ليلى جمعي
الفترة الأولى- التبرع للموتى أثناء حيائه إلى التبرع بأعضاء بعد موته 
يشترط لانتزاع أعضاء الشخص المتوفى، وجوب تعبيره عن موافقتة الحرة والسابقة 
على وفاته على رضاه بالتبرع بأعضائه للمخبر، أو رضا أحد أقاربه بعد وفاته.
أولاً: لابد للتعبير أن يكون حرا
يجب أن يعبر الشخص الذي يريد التبرع بأعضاءه بعد موته، عن رغبته تلك قبل موته. ويكون ذلك وفق إرادته الحرة. وهو ما نشير إليه من نص المادة 164/2 من ق 
ص والتي جاء فيها: "وفي هذه الحالة، يجوز الانتزاع إذا عبر المتوفي أثناء حياته على قبوله 
لذلك...
ولا يكون تعبير عن الارادة متناجا إلى إذا صدر عن المتبرع أثناء حياته، كما يجب أن 
يتوافر في تعبير عن الارادة كل الشروط القانونية التي يشترطها القانون المدني في المبتعد 
وهي:
- أن يصدر التعبير عن الارادة عن شخص راشد أي كامل الأهلية، وفق ما تقضيه 
المادة 40 من ق م والتي تنص على أن: "كل شخص يبلغ سن الرشد متمتعا بقواه 
العقلية، ولم يحجر عليه، يكون كامل الأهلية لباشرة حقوقه المدنية.
ومن الرشد هو 19 سنة كاملة." 
ولا يكون الرضا متناجا ولو كان صادر شخص كامل الأهلية إلا إذا كان صاحبه من 
العووب الكلاسيكية للرضم و هي: الارهاب، والغفلة والتدليس والغش 
أما إذا سكت الشخص عن التعبير عن إرادته فيما يخص التبرع بأعضائه بعد موته، 
فيمكن لأسرته أن تخير انتزاع أعضائه وأنسجته، بغية التبرع بها إذا كان هناك من هو في 
حاجة إليها وفق ما جاء النص عليه في المادة 164/2 السالف ذكرها والتي جاء 
فيها: "إذا لم يعبر المتوفي أثناء حياته لا يجوز الانتزاع إلا بعد موافقة أحد أعضاء 
الأسرة حسب الترتيب الأولي التالي: الأب أو الأب، الزوجة أو الزوج، الابن أو 
البن، الأخ أو الأخ، أو الولي الشرعي، إذا لم يكن المتفق أسرة."
ثانيًا: الحالات التي أجاز فيها المشرع الاستغناء عن رضا المتعاوض أو أسرته
أجاز المشرع انتزاع مكونات الجثة بعد وفاة الشخص بغية زرعها في أجسام المرضى الذين هم في حاجة إليها، بشرط أن يكون قد عبر قبل وفاته عن إرادته الحرة أثناء حياته بالتبرع بأعضائه بعد موته. أما إذا لم يعبر الشخص أثناء حياته عن رغبته بالتبرع بمكونات جثته، ولم يعبر بالطرق القانونية عن رفضه مثل هذا التبرع فيمكن لأعضاء الأسرة بحسب الترتيب المخصص عليها في المادة 164/2 من قص التبرع بمكونات الجثة فقدتهم على النحو الذي ذكرناه في الفقرة السابقة.

إلا أن المشرع خالف هذا المبدأ استنادًا في المادة 164/3 من قص التي أجاز من خلالها انتزاع الهرمية والكلي، دون حاجة إلى الموافقة المطلوبة بمقتضى الفقرة السابقة من المادة 164/2، وذلك مع توافر الظروف التي استند إليها المشرع في تبينه لذلك الاختيار والمتمثلة في: تعرق الاتصال في الوقت المناسب بأمر الموتى أو ممثله الشرعيين أو كان آخره في أجل الانتزاع يؤدي إلى عدم صلاحية العضو، موضوع الانتزاع إذا أفضت الحالة الصحية الاستجابة للمستفيد من العضو التي تعلينها اللجنة الطبية المخصصة عليها في المادة 167 من ذات القانون.

ثالثًا: العوامل التي تمنع انتزاع الأعضاء بهدف الاستغادة منها في عملية الزرع
منع المشرع الجزائري من خلال توصيحا قانون الصحة، انتزاع الأنسجة أو الأعضاء من جثة الميت بهدف الزرع، إذا كان قد سبق للشخص أن عبر أثناء حياته عن رفضه صريح لعملية التبرع بمحبويات جثته، أو إذا تأكد بأن انتزاع تلك الأعضاء من شأنه أن يعيق التشريح الطبي الشرعي.

1- الرفض المسبق والقاطع للشخص كتابيا لفكرة التبرع بأعضائه بعد موته نص المشرع على هذا الشروط في المادة 165 من قص والتي جاء فيها: "يمنع القيام بانتزاع أنسجة أو أعضاء بهدف الزرع إذا عبر الشخص قبل وفاته كتابيا، عن عدم موافقته على ذلك....."
إذ أن القراءة المتأنية لنص المواد 164 و165 المجتمعين، تدفعنا إلى التأكيد على أن التعبير الصريح للمشترك كتابة عن رفضه وعدم موافقته على التبرع بعده موتٍ، يمنع انتزاع أعضائه، وأن رضا أعضاء أسرته وقبولهم للتبرع بمكونات جثته لا يكون أي قيمة القانونية، إلا في الحالة التي يسكت فيها التشريع عن إرادته عن كيفية التصرف في جثته بعد موتٍ، لأن اللجوء إلى طلب موافقة الأسرة، عن التبرع لا يكون إلا في مثل هذه الحالة. كما أن توافر مثل هذا الرفض من شأنه أن يمنع منعاً باتاً انتزاع أي نسخ من جثة المتوفى، بما في ذلك القرنية والكلية.

إلا أن المشتراع لم يظهر ما هو نوع الكتابة المطلوبة لإثبات مثل ذلك الرفض، هل يجب أن تكون كتابة رسمية أم تكفي الكتابة العرفية، مع العلم أن الكتابة العرفية لا تسلم من التزوير، لهذا حسبنا فعلت بعض التشريعات التي جعلت سجلاً وطنياً لم يرفضون التبرع بأعضائهم، وهذا يعني أن عدم إدراج الشخص لاسمه ضمن صفحات ذلك السجل بعد قيولاً ضميناً للتبرع بأعضائه.20

2- إذا كان الانتزاع من شأنه أن يعيق التشريع الطبي الشرعي، منع المشارع انتزاع أي أنسجة أو أعضاء من الجثة بغية زرعها لفائدة بعض المرضى، إذا كان من شأن هذا الانتزاع أن يعيق عملية التشريح الطبي الشرعي، حتى ولو توافرت الموافقة المسبقة للمتوفى قبله لعملية التبرع بسمات جثته بعد موتٍ، لأن سبب المعنة هنا ليس له أي علاقة بالقبول أو الرفض المسبق للمتوفى أثناء حياته حول مسألة التبرع بمكونات جثته. بل إن الهدف منه هو ضمان سلامة التشريح الطبي باعتباره وسيلة للكشف عن الظروف والآسباب التي تنتج عنها الوفاة.

الفقرة الثانية: منع المشروع من يكون انتزاع الأعضاء ورзуها علاً للتعامل المالي

إذ إن الكشف عن إمكانية انتزاع أعضاء الموتى يغيب الاستفادة منها للحفاظ على حياة المرضى ومساعدتهم على استرجاع عافيتهم، موسعًا بذلك من نطاق دائرة الأمل للمرضى وأسرهم وفتح أفاق رحبٍ أمامهم في مجال تفكيك العلاج في التعافي مع كثر

أهمية ضبط مفهوم الموت المشروعية تقل الأعضاء من الأموات إلى الأحياء — إلـ. ليلي جمع
من الحالات المرضية المستعصية، إلا أنه في نفس الوقت فتح الباب ل كثير من المخاوف بسبب انتشار بعض القصص عن اعتداءات على أشخاص لبعضهم كقطع غيار. لذا اتهم المشروع إلى التأكد على الطابع المجاني لعملية انتزاع والاستفادة من الأعضاء حيث نصت المادة 161/2 من قص على أنه: "لا يجوز انتزاع الأعضاء أو الأنسجة البشرية ولا زرعها موضوع معاملة مالية." لذا يكيف رضا الشخص في مثل هذه الحالة وقبوله بانتزاع أعضائه بعد موته بحجة زرعه لدى الغير على أنه تبرع لأنه يتم دون مقابل مالي. وذلك أن يكون قد سدد الطريق أمام انتزاع الأعضاء، ولقد عاقب المشروع على مثل هذا النوع من الأعمال بعقوبة الجحب من ستة إلى خمس سنوات وغرامة مالية من 100.000 دج إلى 500.000 دج.

إن تعبير الشخص عن رضاه أثناء حياته بقبول انتزاع محتويات جثته بغية الاستفادة منها في عمليات الزرع لصالح المرضى الذين هم في حاجة إليها، لابد أن يكون جهانيا لأنه تبرع.

الفرع الثاني: تأكيد موت المبرع

بعد تبرع الشخص بمكونات جثته، تصرفا مضاف لما بعد الموت، إذ لا يمكن هذا تصرف أن يكون صحيحا إلا أن صدوره عن الإرادة الحرة للشخص وفق الشروط المنصوص عليها قانونا وفق ما بقيت تبينه كما لا يمكن أن يرتبط أثره القانوني، الممثالة في انتزاع الأعضاء والأنسجة من جثة ذلك الشخص بهدف زرعه في الجسد الغير بغية الاستفادة إلا بعد ثبوت الوفاة الحقيقية لذات المبرع.

أولا: تشخيص الموت طبي

ول العصر الذي كان ينظر فيه للجثة على أنها نوع من المخلفات التي يجب طرها، ليس فقط إكراهما الميت، بل أيضا لتفادي الأضرار الناجمة عن تحللها. أي الجثة. وذلك بعد أن أظهر الطب الحديث عن إمكانية نقل الأعضاء من الأموات إلى الأحياء الذين هم في حاجة إليها، وهذا ما أعاد الأمل ل كثير من المرضى الذين هم في حاجة ماسة إلى

أهمية ضبط مفهوم الموت الشرعية نقل الأعضاء من الأموات إلى الأحياء —. ليلي جميع

مجلة البحث والدراسات- السنة (11)- المعد (12) -سيف 2014
تلك أعضاء بسبب تلف أعضائها، وعجزها عن أداء وظائفها الطبيعية. إن مثل هذا التطور فتح الباب لقتل الأحياء أو إدخال موتهم قبل الأوان بغرض توفير قطع غيار بشرية، خاصة بعد الاختلاف الذي ظهر حول مفهوم الموت، على أثر ظهور القدرة على إعالة الأشخاص الذين توقف لديهم الجهاز التنفسي أو القلب على أداء وظائفهم، مع إمكانية إعادة تفعيل عمل تلك الأجهزة مما ساعد في كثير من الأحيان على الإبقاء على حياة أولئك الأشخاص. إلا أن عجز عملية الإعالة في بعض هذه الحالات مع إمكانية الحفاظ على نفس الشخص وإدخال قلب على طريق الأحياء من الغيب النائم لإحساسه بالحياة بسبب الضرر الغير المعكوس الذي أصاب دماغه، مما نتج عنه اختلاف الأراء حول مدى اعتبار هذا الشخص ميت بسبب التضرر الكلي أو الجزئي لدماغه، أو كونه حيا نتيجة قدرته على التنفس وضع قلبه للدم بواسطة أجهزة الإعالة. وبذلك أثرت مشكلة ما يعرف بموت الدماغ، وما يترتب عن ذلك من إشكالات حول مسألة تشخيص الموت.

هذا ما دفع العديد من الأشخاص إلى السؤال عن حقيقة وجود ما يعرف بموت الدماغ، أم أنه مجرد تلفيق الهدف من وراءه المساسة إلى السطح على الأعضاء الأشخاص الذين يدعى موتهم. لذا نجد العديد من التشريعات تبدي بعض التردد في إجازة نقل الأعضاء من الأموات إلى الأحياء في ظل هذه الظروف، وحتى تلك التشريعات التي أجازت هذه العملية نجدها تضع كثير من القيود والشروط لإجازة هذه الخطوة، كما أنها تطلب في كل الأحوال بأن لا ينتج عن عملية إنتاج أعضاء الموت المسالكة بكرامته ووجود إنسانية في دفن جسم الإنسان. 

1- العلامات التقليدية للموت

تعني تشخيص الموت، الكشف عن مجموعة العلامات الدالة على موت الشخص، مع العلم أنه يمكن الكشف المبكر عن وجود تلك علامات حتى قبل أن تبين المحظة التي يلتقط فيها الشخص ألقابه الأخيرة.

أهمية ضبط مفهوم الموت الشرعي نقل الأعضاء من الأموات إلى الأحياء —— د. ليلى جمعي
المرحلة الأولى: وتمييز بالإغاثة المستمر وفقدان الوعي، احتقان الجلد، ضعف النبض والتنفس.

المرحلة الثانية: عرف بالموت النصي أو ما يعرف بالموت المؤقت وهو ما يعرف بالموت الكلي، ويتميز بتوقف الدورة الدموية، ومع ذلك يمكن في بعض الأحيان استعادة حياة المريض في هذه الحالة عن طريق أجهزة الإنعاش، وتشخيص الدورة الدموية.

المرحلة الأخيرة وهي موته الفعلي للشخص، وتكشف هذه المرحلة في التوقف النائم للوظائف الرئيسية للجسم الرئيسية، مثل توقف القلب والدورة الدموية عن أداء ووظائفها، وكذلك يتوقف التنفس، انعدام الوعي والإحساس، الغياب الكلي لأي رد فعل للمؤثرات الخارجية، برودة الجسم وشحوبه، والأرتفاع الكلي لعضلات الجسم، بداية تحلل أعضاء وأنسجة الجسم تدريجيا وبطريقة غير معكوسة.

22 حيث تعد العلامات المذكورة أعلاه الأساس المعني في تشخيص الموت، والتأكيد على وفاة الشخص وانهاء وجوده القانوني، ذل ذلك الفقهاء المسلمون اعتدوا على هذه العلامات في تعريفهم للموت، لأن تلك العلامات يمكن ملاحظتها وإثبات وجودها وبالتالي الاستدلال عليها لتأكيد وفاة الشخص.

23- إشكالية تشخيص الموت الدماغ

قد يؤكد الأطباء على الإصابة الجريمة أو الكلية لدماغ المريض مما يفقد الإحساس بالحياة، مع إمكانية الحفاظ على عمل القلب و الجهاز التنفسي لديه بواسطة أجهزة الإنعاش. مما يثير التساؤل حول حقيقة حياة أو موت مثل هذا الشخص. وهل يمكن اعتبار شخص حي يوجد في حالة غيوبه أم أن حالتة ما هي إلا صورة لما يعرف بالموت الدماغي.

مع العلم أن الإشكال الذي يثير في هذه الحالة هو صعوبة إثبات ما يعرف بوفاة

 أهمية ضبط مفهوم الموت المترحمة نقل الأعضاء من الأذى إلى الأحياء——. ليلى جميع
الدماغ، بسبب تشاحبها مع بعض صور الغيوبية. مما دفع بالمختصين إلى تحديد مجموعة من المعايير والإجراءات لتأكيد من وفاة الشخص دماغياً.

- تميز موت الدماغ عن الغيوبية

ساهم التطور العلمي في المجال الطبي وفق ما سبق ذكره، في الحفاظ على حياة كثير من الناس نتيجة لتطوير ما يعرف بأجهزة الإشعاع والتي أصبح بإمكانها إسعاف كثير المرضى من توقف قلبه وتنفسه في بضع لحظات.

إلا أن إشعال القلب والجهاز التنفسي للشخص المريض لا يعني دلالة استعادة هذا الآخر لعافيته، لأنه يمكن للمريض في بعض الحالات أن يستعيد نشاط قلبه وجهازه التنفسي بمساعدة أجهزة الإشعاع، مع بقاءه في غياب نام عن الوعي مما يستدعي التساؤل هل هو في الغيوبية فقط أم أنه يمكن اعتباره ميت، وهذا يقتضي التمييز بين الغيوبية والموت الدماغي.

يؤكد المختصون في هذه الحالة على حقيقة اختلاف الغيوبية عن موت الدماغ اختلافاً تاماً: لأن موت الدماغ هو موت خلايا المخ وجدعه حيث يكون المريض فاقد للوعي تماماً لذا فهو يحتاج إلى جهاز الإشعاع الصناعي لبسط دورة القلب والتسمد لديه. حيث يمكن للقلب أن يتوقف في هذه الحالة في أي حافة قد تراوح بين مدة ذلك بين بضع ساعات وعشرة أيام، حيث تبدأ بعد ذلك بفترة أعضاؤه بالتنثر والتحلل.

أما الغيوبية فهي: "حياة وليس موت حيث قد يتأبى أنواعها وصورها، وأكثر أنواع الغيوبية تشابة بالموت الدماغي من الناحية الشكلية هي الغيوبية النباتية، وهي موت خلايا الدماغ مع بقاء خلايا جدع الدماغ، المسؤولة عن عمل القلب والتسمد - تعمل حيث يكون المريض فاقداً للوعي كالذين نمو عميقاً مع عمل القلب والتسمد بشكل ثلقي وفقاً لمساره هذا الوضع من أيام إلى سنوات."

إذاً إذاً يشكل موت جدع الدماغ نهاية الحياة الإنسانية، لأن موت جدع الدماغ غير معقول، أي أنه لا يمكن إرجاع الخلايا العصبية المنتشرة إلى الحياة بأي وسيلة كانت، 

أهمية ضبط مفهوم الموت الشرعي نقل الأعضاء من الأموات إلى الأحياء ———. ليلي جميع
في حين أن توقف القلب لا يعني بالضرورة موت الشخص، لأن يمكن لذلك أن يكون مجرد حالة مرضية قابلة للعلاج.24
"أما الوفاة الدماغية فهي مسألة أصعب، حيث يتطلب عمل فحوصات واتخاذات للمريض للتأكد من موت الدماغ أو جذع الدماغ قبل الإعلان عن موته دماغيا."25

- معايير مُعتمدة في تشخيص موت الدماغ

هناك مجموعة من المعايير التي يمكن الاعتماد عليها لتأكيد وفاة الشخص دماغيا. بحيث لا يمكن الإعلان عن وفاة الشخص واعتباره ميتا إلا إذا ثبت توافر تلك الأوصاف في مجتمع نافعة هيئة متخصصة.

1- يحتاج الموقف دماغيا إلى جهاز صناعي داعم للتنفس: وهذا يعني عجز جسمه عن القيام بالوظائف الحيوية، مثل النبض القلب والتنفس وضخ الدم، بدون أجهزة الصناعية إعاش.

2- الغياب الكلي لوظائف الدماغ ووجود الدماغ: حيث يكون الشخص غائبا كليا عن الوعي، مع عجزه التام عن إبداء أي حركة، أو استجابة لأي تعزز خارجي.

حيث يلاحظ عند فحصه للتأكد من توافر وظائف الدماغ من عدمه ما يلي:

- انسحاب حدقة العينين مع عدم استجوابها للضوء.

Aréflexie palpébrale

فقدان العين لقدرتها على الرش عند لمسها

Aréflexie Oculaire

العدم حركة العينين عند إدارة الرأس من جهة إلى جهة

Aréflexie oculo-vestibulaire.

- غياب أي رد فعل للمريض عند إثارةه بوضع الأثواب الشافط بعمق في فئات التنفس.

- توقف نفس المريض إذا فصل عن جهاز الإعاش.

إذ تدل كل هذه الاختبارات على غياب أي أثر للحياة عند الشخص، باستثناء تنفسه.

أهمية ضبط مفهوم الموت التشريعي تقل الأحشاء من الأموات إلى الأحياء—— د. ليلى جمعي
تغذية الدم، والراضي. المدد (18)، السنة (11). صيف 2014

بلاستكا، ومع ذلك لا يمكن اعتبار المريض ميت في هذه الحالة إلا بعد إعادة كل
الفحصات السابقة ذكرها، بعد أربع ساعات من الفحص الأول. حيث يجب أن تتم تلك
الاختبارات والفحوص بعمرة طبيب أعضاء في اللجنة، وطيب شريعي التي تتمثل
وظائفها في تأكيد الغباب الكلي، لأن استجابة لدى المريض تدل على أنه حي.

يلعب إضافة إلى كل الفحوص السابقة، وذلك عند عدم وضوح السبب الطبيعي لموت
الشخص أو إذا وجدت هناك أسباب طبية معقدة، إجراء فحص إضافي آخر، يعرف
بالفحص التأكدي لأنه يهدف إلى التأكيد بقيّان على وفاة الشخص وذلك من
خلال: دراسة مدى تدفق الدم إلى الدماغ (EEG)

خلال الرسم الكهربائي للفحص (EEG)

ملخص: انطلاقاً من المعطيات السابقة يُجَزِّم الأخصائيون على أنه ما من حالة صح
فيها تشخيص موت الدماغ ودجعيه، ثم عاد إليها الحياة وما من حالة عادت إلى الحياة
تواترت فيها الشروط الأساسية لتشخيص موت الدماغ ودجعيه، وإن تداول بعض
وسائل الإعلام لإخبار بعض الأشخاص الذين أفادوا بعد فترة زمنية من تقرير وفاته
دماغها، وفي حالة صدق تلك الأخبار، فكأن ذلك هو خطأ في تشخيص الموت
الدماغي، ولا يعني أنه يعني في أي حال من الأحوال إمكانية عودة الحياة لمات دماغه،
مع العلم أن توقف القلب يعتبر حالة مرضية يمكن إسعافها، ولا يعني الموت إلا إذا
استحالات عملية الإعاشت، لذا يمكن نزع أجهزة الإعاشت عن المبت دماغياً، لاستحالات
عودتها - أي الدماغ - إلى الحياة مثل القلب، حيث يجب التنبؤ بأنه أن القلب يوقف في
العمليات الجراحية للفحص (عمليات القلب المفتوح) لمدة ساعات أو أكثر، ولا يعني
ذلك في أي حال من الأحوال أن هذا الشخص قد مات. وذلك لأن وظيفة القلب
تتسبّب في حالة ضعف الدم من الوريد الأجوف السفلي والعلوى بعد أن يمر
بجهاز التنفس الذي يقوم بوظيفة الرئة، ثم يعود إلى الشريان الأورطي الذي يدوره يوزع
الدم على بقية أعضاء الجسم. وفي هذه الحالات رغم أن القلب متوقف والتنفس إلا أن

أهمية حضور مفهوم اليوم المرجعي لنقل الأعضاء من الأموات إلى الأحياء. – د. ليلى جميع.
الشخص حي بكل تأكيد وذلك لأن الدورة الدموية لم توقف ولم تلتوان وأن وظيفة الرئتين كانت تقوم بها آلة أخرى تأخذ ثاني أكسيد الكربون من الدم وتلفظه الأوكسجين، وهذا مثال واضح على أن القلب رغم أهميته يمكن الاستغناء عنه لمدة ساعتين أو ثلاثية بواسطة آلة تقوم مقامه وكذلك الرئتين. إلا أنه لا يوجد آلة يمكنها القيام بوظيفة الدماغ.

ثانيًا: إثبات الموت

تعد الوفاة واقعة قانونية يجب إثبات حدوثها بطرق طبية أو ضابط المكلف بالتحقيق في الوفاة، لتبخُر العملة الدقن. إلا أن إثبات الوفاة الشخص المزعج بأعضاها بنية زرعها لم يحتاجها من المرضى بخصوص إجراءات خاصة، نظرًا لخظورة هذه العملية، حتى لا يفتح الباب أمام الأشخاص للإدعاء بموت الأشخاص للاستغلال أعضائهم.

وهذا ما نستشفه من نصوص قانون الصحة الجنائري الذي أكد المشرع في المادة 164 منه على أنه: "لا يجوز إجراء الأنسجة والأعضاء من الأشخاص المتوفين قصد زرعها إلا بعد الإذن الطبي والشرعي للوفاة..." ويتضمن ذلك وفق ذات المادة من قبل اللجنة الطبية المخصصة عليها في المادة 167 من ذات القانون، وحسب المقياس العلمي الذي يحدد الوزير المكلف بالصحة العمومية.

بينما نصت المادة 167/4 من نفس القانون على أنه: "يجب أن يثبت الوفاة طبيًا على الأقل عضوان في اللجنة طبيًا وشرعيًا وتنويخلص الإذن الأخرى في سجل خاص، في حالة الأفراد على إجراءات أنسجة أو أعضاء من أشخاص متوفين.

المطلب الثاني

ضرورة استكمال بقية الشروط القانونية لصحة عملية الإزداد

يشترط المرشح الشروطية إجراء أعضاهم الميت ونقلها لشخص مريض بغية إنقاذه حياة، مجموعة من الشروط الإجرائية إضافة إلى الشروط الموضوعية التي سيق لنا التعرض لها في الفقرة السابقة.

أهمية هضيض مفهوم الموت الشروطية نقل الأعضاء من الأموات إلى الأحياء— ليلى جمع
ويمكن إكمال هذه الشروط في ما يلي:

الفرع الأول: أن يكون الزرع السبيل الوحيد لشفاء المرض.

يعود الرجوع إلى الإدرااع كسبب للعلاج، هو آخر الخروج بحيث يجب أن لا يتم الرجوع إليه إلا بعد علاج المرض بوسائل علاجية أخرى.

الفقرة الأولى: تأكد الطبيب المعالج عن عدم نجاعة الأساليب العلاجية الأخرى.

تمثل مهام الأطباء في تشخيص الأمراض ووصف ما يلائمها من علاج، بغية تحصين صحة المرضى. يتمتع الطبيب بالخبرة الطبية ووصف مراقبة من علاج للحالات المعروضة عليه وفقًا لنظامه من تطبيقه. وعندما يحكم الطبيب أثناء ممارسته لمهنته، يلزم بذل العناية وهو مطالب بتقديم التوجيه، إلا أن هذا لا يعني من وجب استفزاز الجهد، وقد ما تتقبله أصول وقواعد المهن للحملة الطب. سواء تتعلق الأمر بالتشخيص أو وصف العلاج المناسب، وهذا ما نستند له من المادة 11 من مدونة أخلاق الطبيب والذي أكدته حرية الطبيب في تقديم الوصف التي يراها أكثر ملاءمة للحالة المعروضة عليه، وتشترط عليه أن تقتصر وصفته وأعماله على ما هو ضروري في نطاق ما ينسجم مع نجاعة العلاج، فهذا يعني أنه يمنع على الطبيب اختيار أو تنفي وسائل علاجية غير ضرورية، ثالا تطلبي ذات المدونة في المادة 17 منها: "أنه يجب أن يمنع الطبيب عند جميع العلاجات غير ضرورية، فقد تعريض المريض لخطر لا يليه حل في فحوص الطبية أو علاجه. وهو ما نستند له من نص المادة 18، والمادة 31 من ذات المدونة والتي جاءت مؤكدة على علاج المريض من إعطاء المريض علاجا غير ضروري.

وتؤكد أن على نفس الحقيقة نص المادة 34 من مدونة الأخلاقية ممارسات الطبيب على أنه: "لا يجوز إجراء أي عملية بشر أو استناداً لعضو من دون سبب ضروري بالخطورة...

أهمية ضبط مفهوم الموت الشرعي تقل الأعداد من الأموات إلى الأحياء—. ليلي جمي.
إذن إذا كان المبدأ في تعاطي الطبيب مع مرضاء أن يتبنى من العلاجات ما هو ضروري لمتطلبات نجاعة العلاج الذي يجعله المريض، فيجب في هذه الحالة أن لا يتم أخذ الأعضاء من المبت بغير إزدادتها للمريض، إلا إذا أفتقت ذلك ضرورة العلاج.
ووفق ما أشارت إليه المادة 35 من ذات الهدنة بل لند ذهب المشرع إلى بعد من ذلك من خلال اشتراع أنه يكون ذلك هو السبيل الوحيد لمعالجة المريض.

الفقرة الثانية: اللجوء إلى نزع الأعضاء والأنسجة ووزعها باعتباره علاج الوحيد للمريض

يجب أن يكون العلاج الذي وصفه الطبيب للمريض، ضروري تعاطي مع حالته، وبمفهوم المخالفة يمنع على طبيب تبني أي إجراء علاج غير ضروري ولا ينتج عن البتة مع متطلبات نجاعة العلاج أو من شأنه أن يعرض المريض خطراً غير مبرراً.
لأن المشرع لم يقف عند اشتراع نجاعة زرع العضو المستقل من جثة المبت لعلاج المستقبلي بل ذهب إلى بعد من ذلك من خلال اشتراع أنه يكون ذلك الازدراع هو الوسيلة الوحيدة ليس لعلاج المستقبلي بل للحفاظ على حياته أو سلامته البدنية (المادة 166/1 من قص)

الفقرة الثالثة: الإجراءات التي يجب التزام بها لمشروعية عملية الزرع

اشترط المشرع ووجب الالتزام بمجموعة من الإجراءات، تكون عملية الازدراع مشروعة من الناحية القانونية.

الفقرة الأولى: تعيين المستقبل من رضا وقبول لعملية الزرع

يشترط لصحة إنسان الأعضاء والأنسجة والتبرع بها زيادة على رضا المبت وموافقة المسقبة على انسان أعضاء سواء تتعلق الأمر بالتبرع بين الأحياء أو التبرع من الأموات إلى الأحياء. ولكن من هم الأشخاص الذين يشترط منهم الموافقة على عملية الزرع؟

أهمية هضيض مفهوم الموت المشروعية نقل الأعضاء من الأموات إلى الأحياء—ب. ليلي جمع
وعهل يجوز إجراء هذه العملية مع تجاوز هذه الموافقة؟

أولا: ضرورة موافقة المستفيد أو وليه الشرعي:

تطلب المشروع من خلال مجموعة من التصوص ضرورة موافقة المستفيد من الزرع وتعبيره الصريح عن رضاه. وعند تعدد ذلك لإبد من الحصول أو موافقة أحد الأشخاص المنصوص عليهم قانون.

1- وجب تعبير المستفيد عن رضاه بنفسه:

اشترط المشروع لصحة عملية ازدراع العضو المنزّع من المتوفى، رضا المريض المستقبلي. وتوجب في الرضا لكي يكون صحيحا أن يصدر عن شخص كامل القدرة. وفق الشروط المنصوص عليه في القانون المدني، وأن تم التعبير عن رضاه بكل حرية، زيادة على الشروط التقليدية المطلوبة في الرضا باعتباره الركن الأساسي لانعقاد التصرفات القانونية، طبقا للقواعد العامة المنصوص عليها في القانون المدني.

زيادة على ذلك تطلب المشروع أن يعبر المستقبّل عن رضاه بحضور الأشخاص التالية:

الطبيب رئيس المصلحة التي قبل بها - وحضور شاهدين ثانين.

2- حالات التي أكتم فيها بشرط موافقة غير المستفيد:

يضيع في كثير من الأحيان الحصول على رضا المريض الذي سيستقبل العضو المنزّع من المتوفى الذي قبل التبرع بأعضائه بعد موته، إما بسبب صغر سنته أو لأن مرضه لا يسمح له بالتعبير عن إرادته الحرة، فاستعاض مشروع في هذه الحالة عن رضا المريض برصاّ أسرته أو وليه الشرعي.

- عندما يتعذر على المريض تعبير عن رضاه:

قد يشتد المرض بالشخص فيفقد القدرة عن التعبير عن رضاه. في هذه الحالة أجاز

 أهمية ضبط مفهوم الموت الشرعية نقل الأعضاء من الأحياء إلى الأحياء —— ليلي جمعي
المشرع استعراض عن ذلك الرضا الشخصي للمريض برضا أحد أعضاء أسرته وفق الترتيب المنصوص عليه في المادة 164 من ق ص ع، ويكون هذا الترتيب والمادة الأخيرة على نحو التالي:
+ الأب أو الأم.
+ الزوج أو الزوجة.
+ البنت.
+ الأخ أو الأخيبة.

كما لا يكون للمريض أسرة.

- حالة المرضى عديمي الأهلية وناقصوها:

يعد عديمو الأهلية وهم الطفل قبل سن التميم ومن في حكمه، وقصر الذين بلغوا سن التميم، عاجزين عن التعبير عن رضاهم في ظل ظروفهم، لذا تطلب المشرع في هذه رضا الأب أو الأم أو الولي الشرعي هؤلاء.

ولابد أن يتضمن الرضا الموافقة على عملية الزرع، بعد إعلام الطبيب المعالج الشخص المستقبلي أو أعضاء أسرته المذكورين في الفقرة 2 من المادة 166 من ق ص، بمخاطر العملية التي تنتج عن عملية الزرع، (الفقرة الأخيرة من المادة 166 من ق ص).

ثانيا: حالات التي يمكن فيها استغلال تلك الموافقة:

نصت في هذا السند الفقرة الأخيرة من المادة 166 من ق ص على أنه: "يجوز زرع الأنسجة والأعضاء البشرية دون الموافقة المذكورة أعلاه في الفقرتين الأولى والثانية..." طبعا من ذات المادة وذلك على سبيل الاستثناء وذلك في ظل الظروف.

أهمية ضبط مفهوم الموت الشرعي تقل الأعضاء من الأموات إلى الأحياء — ليلي جمع
+ إذا ستحل على المستقبل التعبير عن رضاه بسبب المرض.
+ وتعذر الاتصال في الوقت المناسب بأسرة المستقبل أو ولي الشرع للحصول على
رضاه بشأن عملية الزرع.
+ تسبب التأخير في وفاة المستقبل.

ولا يكفي إدعاء توافر هذه الظروف للفحص العملية الزرع، بل لابد برا يتم إثبات
وتاكيد ذلك من طرف الطبيب رئيس المصلحة بحضور شاهدين.

الفترة الثانية: تولي عملية انتزاع وزراعة الأعضاء تحمل المسؤولية ماكلا متخصصة

لا تعد عملية أخذ أعضاء والأنسجة من الأموات بغية زرعها بأجسام أشخاص
مرضى يقصد العلاج، إجراء علاجى روتيني، يمكن إجراءه بواسطة أي طبيب ودون أي
قيد أو شرط.

أولا: وجب إجراء عمليات الانتزاع والزرع بمستشفيات مرخصة لها إجراء بذلك

من المثير فريق 167 من قص الأطباء من إجراء عمليات انتزاع
الأنسجة والأعضاء البشرية، أو زرعها خارج المستشفيات المرخص لها بذلك. وحدد
الجهة التي تمنح هذا الترخيص بوزير الصحة نفسه.

ثانيا: ممارسة عمليات تحت رقابة هيئات خاصة

تطلب المشرع زيادة على القيد القاضي بمنع الأطباء من إجراء عمليات انتزاع
الأنسجة والأعضاء البشرية وزرعها خارج المستشفيات المرخص لها بذلك من طرف
وزير الصحة شخصية، أنه لا يمكن إجراء تلك العمليات إلا بعد موافقة لجنة طبية
خاصة يتم إنشاؤها على مستوى الهياكل الاستشفائية التي سبق أن رخص لها ووزير
الصحة لإجراء ذلك النوع من العمليات (المادة 167 من قص).

أهمية ضبط مفهوم الموت الشرعية نقل الأعضاء من الأموات إلى الأحياء ——— د. ليلى جمع
حيث تقوم تلك اللجنة بالتأكد أولاً من ضرورة انتظام أو زرع العضو أو النسيج، لأنه كما سبق قيله لا يمكن قبول هذا نوع من العلاج إلا أملته ضرورة إنقاذ حياة المريض وضمان سلامته الجسدية، دون أن يكون هناك سبيل آخر لتحقيق هذه النتيجة، وعلى إثر ذلك تأخذ اللجنة بإجراء العملية.

كما يتناول المجلس الوطني لأخلاقيات العلوم الطبية، بتوجيه وتقديم الآراء والتصويتات حول عملية انتظام الأنسجة والأعضاء وزرعتها، إضافة إلى الدور الذي تطلع به الوكالة الوطنية لزراعة الأعضاء وتنظيمها وتسييرها، في مجال التوجيه والإشراف على عمليات نزع الأعضاء والأنسجة وزرعتها.

**الفرع الثالث: أخلاقيات التعامل مع الجثة بعد انتظام مكوناتها**

إن قبول الشخص واجب إرادته إلى التبرع بأعضائه بعد موته، لا يعني جوز العبث بجثته، بل لا بد من التعامل معها بكل أحتراز، لأن صاحبها أثر مساعد عليه ضمان دفن جثته سلمة. لذا لا بد من التعامل مع الجثة بكل تقدير، كما يجب الحرص على مراقبة كرامة الموت، والحرص على عدم المساس بمشاعر أهلية.

وهو هذا يقتضي الامتناع عن العبث بالجثة، كما يجب إعادة خياطتها بعد نزع الأعضاء والأنسجة منها بطريقة لائقة، حتى أن هناك من اشتهر ضرورة الانزلاق لأسلوب الخياطة المتبوع في جراحة التجميل وذلك حتى لا تصدع عائلة الميت أثناء غسله، وتكييفه لذا يشترط تجفيفه من الدماء حتى لا يدنس كفنه. مما قد يضافف من ألم عائلة.

**الخاتمة**

وفي العصر الذي كان ينظر فيه للجثة على أنها نوع من المخلفات التي يجب طرها، ليس فقط إكراما الميت، بل أيضا لتفادي الأضرار الناجمة عن تخليصها. أي الجثة. وذلك بعد أن كشف الطب الحديث عن إمكانية نقل الأعضاء من الأموات إلى الأحياء الذين

**أهمية ضبط مفهوم الموت المشروعية نقل الأعضاء من الأموات إلى الأحياء** - د. ليلى جمٍّ
on trouve une définition positive qui complète la précédente : un individu est mort s'il ne présente pas de signes de vie apparents comme la respiration, la circulation sanguine, l’activité cérébrale. C’est l’arrêt des fonctions vitales. D’autre part on trouve une définition positive qui complète la précédente : un individu est mort s’il


1 - En France, la médecine légale a donné une définition de la mort permettant de trancher la question. Cette définition est d’une part une définition négative : un individu est mort s’il ne présente pas de signes de vie apparents comme la respiration, la circulation sanguine, l’activité cérébrale. C’est l’arrêt des fonctions vitales. D’autre part on trouve une définition positive qui complète la précédente : un individu est mort s’il

- المواقف:
possède au niveau de son phénotype macroscopique des signes dit positifs de la mort. Ces signes sont tardifs, mais leur présence atteste d’une manière irréfutable la mort. Le sujet est tout autant délicat que la mort ne survient pas de manière généralisée sur l’ensemble du corps. Tous les organes ne meurent pas en même temps et tout dépend du "type de décès" : lors d’un arrêt cardiaque, les organes ne meurent pas dans le même ordre que dans le cas d’un accident de voiture ayant entraîné un traumatisme crânien irréversible. Il est important de préciser que l’on distingue plusieurs types de mort : la mort cérébrale, la mort cellulaire, la mort de l’organe, la mort de l’organisme. Toutefois la constatation du décès d’un individu n’est parfois pas suffisante. On pense notamment à la constatation de décès dans le cadre d’une enquête policière. Il est nécessaire de savoir estimer l’heure du décès de la victime pour pouvoir apporter des preuves de l’inculpation ou de l’innocence du suspect. La police criminelle et la médecine légale collaborent ainsi entre elles. L’objectif de cet article sera de définir comment on peut dater le décès alors que le passage à un état létal n’est pas clairement défini. On étudiera les différentes méthodes de datation selon une chronologie en deux étapes.

7 - abdullah_alhajjaji.maktoobblog.com
8 - Thierry Garé : Droit des personnes et de la famille ; Montchrestien ; 1998 p 146-148.
9 - L’état de la mort semble ne pas avoir été très bien cerné par la législation. Si tout le monde reconnaît que la mort se caractérise par une décomposition du corps, il est des états menant irrémédiablement à cette décomposition sans que la décomposition soit installée.
10 - انظر التطور الذي حصل في المفهوم الطبي للموت.
11 - http://www.asharqawsat.com
12 - Les Éditions Internationales
13 -رجاء مراجعة المراجع.
14 - Technique médicale.
15 - حالة الآلة في حرفية.
16 - القسم 150 من قانون من الأحكام.
17 - المادة 180 من ق.ا.
18 - وهي في حدود الثلاثة، وما زاد على الثلاثة يتوقف على إجازة الورثة أكثر المادة 185 من ق.ا.
19 - للوقوف على معاني هذه المصطلحات يمكن الرجوع إلى المراجع التالية.
20 - وهذا ما ذهب إليه المشرع الفرنسي.
21 - انظر المادة 303 مكرر 19 من ق.ع
23 - انظر من هذا البحث.
The importance of checking of the death concept for the legality of transplantation

Dr. Leila DJEMAI*

Abstract:

Medicine has been looking for the detection of the fact of death, but it has only reached to describe its symptoms and its signs. The death for the doctor is a challenge must be addressed in order to save human life, it may also constitute a hope to save another patient in need of organ may gets it from a dead donor. On the other hand, Death is a way to escape from the pain of the patient's disease incurable. This raises several problematic on the legal, religious and moral level. In this paper we address this issue by defining the concept of Death and the conditions required for the legality of transplantation.

Key words: Death – transplantation - Dead rights - brain death.

---

* Maître de conférence A: Faculté des sciences humaines et de la civilisation islamique, Université D'Oran – Algérie.